الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

# النشرة الشهرية يوليو 2024

# نبض المالية

سمو الشيخ
**مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم**

## يطلع على الكتاب السنوي لوزارة المالية لعام 2023

اطلع سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية على الكتاب السنوي لوزارة المالية لعام 2023 والذي يرصد أبرز إنجازات الوزارة وبياناتها المالية والمبادرات والمشاريع الوطنية.

كما اطلع سموه على ما حققته الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية للقطاع المالي، والإنجازات غير المسبوقة التي حققتها الوزارة التي تساهم في النمو المالي القائم على الاستدامة والشمولية وترسخ الريادة المالية عالمياً.

# وزارة المالية تطلق الكتاب السنوي لعام 2023 "ريادة في التنميــة وشــراكــات عالميــة في التمــويــل المســـتدام"

أطلقت وزارة المالية كتابها السنوي لعام 2023 بعنوان: "ريادة في التنمية وشراكات عالمية في التمويل المستدام" والذي سلطت من خلاله الضوء على أبرز الإنجازات والبيانات المالية والمبادرات والمشاريع الوطنية التي حققتها على مدار العام إلى جانب رصد نتائج أدائها في المشاركات الإقليمية والدولية والتي أسهمت في تعزيز دور دولة الإمارات بتشكيل المشهد المالي والاقتصادي العالمي.

وأكد معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، أن دولة الإمارات استطاعت ترسيخ أسس نموها القائم على الاستدامة والشمولية وتحقيق إنجازات نوعية، بفضل الرؤية الثاقبة للقيادة الحكيمة، بما يجسد التزام الوزارة بتعزيز مكانة الدولة كنموذج يحتذى به عالمياً في التنمية المستدامة والازدهار، مشيراً إلى أن عام 2023 شهد تحقيق الوزارة نجاحات غير مسبوقة في رسم السياسات المالية التنموية وتعزيز استدامة الموارد المالية وتوجيه الموازنة الحكومية نحو القطاعات الحيوية اقتصادياً وتنموياً، إلى جانب تعزيز البنية التشريعية المالية وتطوير القوانين بشكل يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

على هامش اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في البرازيل

# الإمــارات تؤكد دعمهــا لقضايــا التمويــل المســتدام وجهـــود تمكيــن العمــل المنــاخــي في فعاليـــة (COP28-G20)

**أكد معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية**، دعم الإمارات العربية المتحدة لقضايا التمويل المستدام والتعاون مع جمهورية البرازيل الصديقة بصفتها رئيس الدورة الحالية لمجموعة العشرين، لتحقيق أهداف التمويل المناخي، مشدداً معاليه على أن التمويل يُمثل أحد أهم عوامل تمكين العمل المناخي وهو ما تمخض عنه مؤتمر الأطراف COP28 الذي استضافته الدولة نهاية عام 2023 و"اتفاق الإمارات" التاريخي الذي تمخّض عنه.

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في فعالية COP28-G20 حول التمويل المستدام، والتي عقدتها وزارة المالية بالتعاون مع مؤتمر الأطراف COP28 ووزارة المالية البرازيلية في مدينة ريو دي جانيرو 24 يوليو الجاري على هامش اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين (G20 FMCBG)، وشهدت الفعالية جلسات نقاشية تضمنت بحث هيكلية مالية متجددة لجعل التمويل المستدام متاحاً، وإطلاق الفرص الاستثمارية للعمل المناخي، وتوسيع التمويل الميسر وفتح المجال للتمويل من قبل القطاع الخاص.

الرئيس البرازيلي يلتقي محمد بن هادي الحسيني ويبحث معه المواضيع المشتركة بين البلدين

# الإمارات تشارك في الاجتماع الثالث لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في البرازيل

شاركت دولة الإمارات، ممثلة بوزارة المالية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في الاجتماع الثالث لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين (G20 FMCBG) الذي انعقد يومي 25 و26 يوليو تحت رئاسة البرازيل للمجموعة للعام 2024، وذلك في مدينة ريو دي جانيرو بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء والدول المدعوة والمنظمات والمؤسسات المالية الدولية، حيث ترأس وفد دولة الإمارات المشارك في الاجتماع معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية.

وعلى هامش الاجتماع، التقى فخامة لويس ايناسيو لولا دا سيلفا رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية معالي محمد بن هادي الحسيني، وجرى بحث المواضيع المشتركة بين البلدين الصديقين بما فيها سبل تعزيز التعاون الثنائي في مجالات التمويل المستدام، وذلك بحضور سعادة صالح السويدي سفير دولة الإمارات لدى البرازيل.

وركز الاجتماع الثالث لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أولويات مجموعة العشرين لعام 2024، واتخاذ خطوات ملموسة للمضي قدماً، حيث ناقشت المجموعة آفاق الاقتصاد العالمي، وتعزيز الشمول المالي، وتيسير التعاون الضريبي الدولي، وتعزيز التمويل المستدام لتحقيق أهداف التنمية والمناخ.

# محمد بن هادي الحسيني يبحث مع وزيرة مالية أنغولا التعاون في القطاعات ذات الاهتمام المشترك

التقى معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، معالي فيرا ديفيز دي سوزا، وزيرة مالية جمهورية أنغولا، بحضور سعادة جوليو بيلارمينو غومز مایاتو، سفير جمهورية أنغولا لدى دولة الامارات، وذلك في ديوان وزارة المالية بدبي.

ورحب معالي محمد بن هادي الحسيني بمعالي فيرا ديفيز دي سوزا، واستعرض معها خلال اللقاء مجالات التعاون في الموضوعات المتعلقة بالقطاع المالي إلى جانب القطاعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الصديقين.

# الإمارات وإندونيسـيا توقعـان مذكـــرة تفاهـــم بشـــأن إدارة الماليـــــة العامـــة

وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم مع جمهورية إندونيسيا بشأن إدارة المالية العامة، حيث تهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون بين البلدين الصديقين في مجالات إدارة المالية العامة ومنها السياسة الكلية والمالية وإدارة الدين وتمويل المناخ، بالإضافة إلى تسهيل تبادل الخبرات من خلال الزيارات الدراسية، والبرامج التدريبية، والورش، والندوات، وبموجب المذكرة، سيتم إنشاء مجلس مشترك لتسهيل تنفيذ مذكرة التفاهم ومتابعة التعاون بين البلدين.

وقال معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية: "إن توقيع مذكرة التفاهم يعكس حرص البلدين الصديقين على تطوير علاقاتهما الثنائية وتوسيع آفاق التعاون في مختلف المجالات بما يسهم في تعزيز السياسات المالية والاقتصادية التي تدعم التنمية المستدامة في كلا البلدين، ونحن على ثقة بأن هذه المذكرة ستساهم بشكل كبير في تعزيز كفاءة إدارة المالية العامة في البلدين من خلال تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في القطاع المالي".

معالي محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

# محمد بن هادي الحسيني: "يوم عهد الاتحاد" تاريخ مشرف وذكرى خالدة في قلوبنا

قال معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية في تصريح بمناسبة إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" 18 يوليو "يوم عهد الاتحاد": "نحتفل اليوم بتاريخ مشرف وذكرى خالدة في قلوبنا، يوم وقع فيه الوالد المؤسس المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وإخوانه الحكام وثيقة الاتحاد ودستور الإمارات وأعلنوا عن انطلاقة هذه المسيرة الرائدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، إن هذا اليوم يمثل مناسبة نستذكر فيها الخطوات الأولى في مسيرتنا الوطنية، والإنجازات الكبيرة التي حققتها دولتنا في جميع المجالات برؤية قيادتنا الحكيمة كما أنها مناسبة للتأكيد على أهمية تكاتف أبناء الوطن والعمل المشترك لتحقيق مستهدفات "مئوية الإمارات 2071".

# الإمـــارات تعـــقد الحـــوار المالـي الاسـتراتيجي الأول مـع بولنـــدا

عقدت الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة المالية، الحوار المالي الاستراتيجي الأول مع جمهورية بولندا في العاصمة وارسو بهدف تعزيز أواصر التعاون الثنائي في مختلف المجالات المالية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، ومناقشة تطورات الأسواق المالية واستكشاف فرص جديدة للتعاون، وبخاصة في قطاعي الطاقة المتجددة والعمل المصرفي، حيث ترأس وفد الدولة المشارك في الحوار الأول سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية.

وقدّمت وزارة المالية خلال الحوار عرضاً حول برنامج سندات الخزينة وخطط تعزيز أدوات الدين العام المحلي، إلى جانب عرض من قبل سوق أبوظبي للأوراق المالية حول أحدث التطورات في السوق والفرص الاستثمارية المتاحة، وعرض ثالث قدمه مركز دبي المالي العالمي حول بيئة الأعمال ومزايا الاستثمار التي يوفرها للشركات العالمية. كما ناقشت الجلسات مجموعة واسعة من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك السياسات الضريبية والتكنولوجيا المالية، وأحدث أدوات الذكاء الاصطناعي والحلول المبتكرة التي تقدمها للأسواق المالية.

# وزارة المـاليـــة تعقـد ثـانـي "مجالـس المتعامليـن" لتصغيـر البيروقـــراطيـــة

نظمت وزارة المالية الجلسة الثانية من "مجالس المتعاملين"، وذلك في سياق جهودها ضمن برنامج "تصغير البيروقراطية الحكومية" الذي أطلقته حكومة دولة الإمارات، بحضور سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وفاطمة يوسف النقبي، الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة بالإنابة، وعدد من قيادات الوزارة.

وشارك في الجلسة التي عقدت تحت عنوان "تصميم الحلول بشكل تشاركي مع المتعاملين"، أكثر من 80 من ممثلي القطاعين الحكومي والخاص، تم خلالها استعراض مخرجات الجلسة الأولى، وعرض ملاحظات وتحديات المتعاملين التي تم رصدها في مجلس المتعاملين الأول والذي عقد بتاريخ 23 أبريل الماضي، ومناقشة عدد من الموضوعات يتصدرها تحسين تجربة متعاملي خدمات الامتثال لمتطلبات المنظمات المالية الدولية، و"المشتريات الحكومية"، و"الاستفسارات بشأن خدمات الوزارة".

وتسعى الوزارة المالية من خلال مجالس المتعاملين إلى معرفة آراء المتعاملين فيما يخص عدد من المواضيع والخدمات التي تستهدف قطاع الأعمال والأفراد وذلك من خلال مبادرة مجالس المتعاملين عبر جلسات واقعية وافتراضية، لتشجيع جميع الفئات على المشاركة بعمليات صنع القرار.

# مزاد صكـوك الخزينـــة الإســـلاميـــــة للربــع الثالـــث يشـــهد طلـبـاً قويـاً من قبل 8 بنـوك

أعلنت وزارة المالية بصفتها الجهة المصدرة وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته وكيل الإصدار والدفع، عن نتائج مزاد صكوك الخزينة الإسلامية "T-Sukuk" المقوّمة بالدرهم الإماراتي، وذلك ضمن برنامج إصدار صكوك الخزينة الإسلامية للربع الثالث لعام 2024 كما تم نشره على موقع الوزارة.

وشهد مزاد برنامج صكوك الخزينة الإسلامية طلباً قوياً من قبل الثمانية بنوك الموزعين الأساسيين على الشريحتين لأجل 3 أعوام و5 أعوام، حيث تم استلام عطاءات بقيمة 6.76 مليار درهم إماراتي، وتجاوز حجم الاكتتاب بواقع 6.1 مرة.

# وزارة الماليـــة تختـــتم برنامـــج التوعـــيـــة بـالإدارة الماليـــــة الحكوميـــة للنصـــف الأول مـــن العـــام الجـــاري

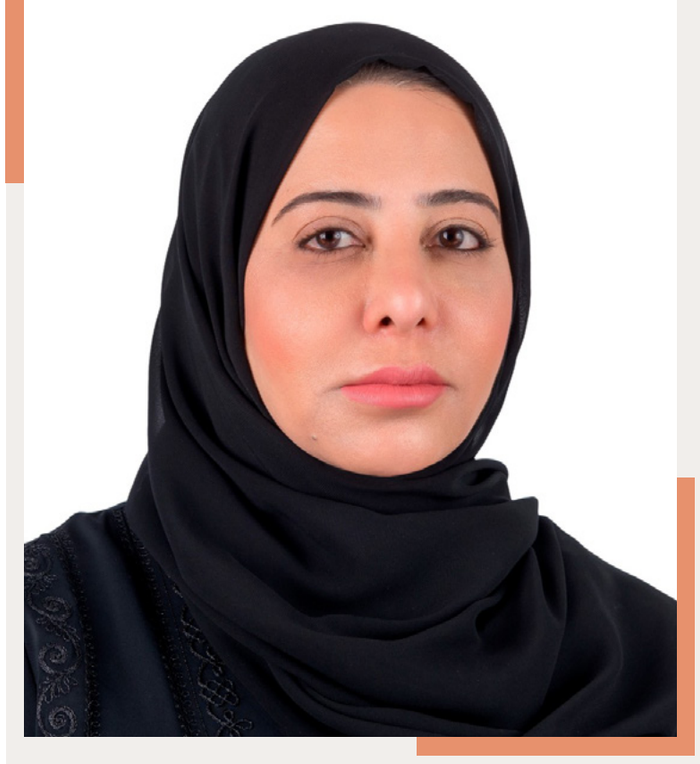

اختتمت وزارة المالية برنامج التوعية بإجراءات الإدارة المالية الحكومية للنصف الأول من العام الجاري والذي ضم 9 دورات شارك فيها أكثر من 1000 موظف من 48 جهة حكومية اتحادية، وشمل البرنامج العديد من الموضوعات المعنية بالإدارة المالية الحكومية الفعالة مثل المشتريات الحكومية والمعايير المحاسبية وإجراءات تحصيل الديون، والتطبيقات والإجراءات الضريبية، وإجراءات إقفال الفترة المالية، ونظام الأصول، وإعداد البيانات المالية على نظام الهايبريون HFM.

وقالت سعادة مريم محمد الأميري، وكيل الوزارة المساعد لقطاع الإدارة المالية الحكومي: "إن برنامج التوعية يستهدف موظفي الوزارة والجهات الاتحادية، ويأتي اختيار مواضيع البرنامج بما يتناسب مع احتياجات جميع الجهات المستهدفة انطلاقاً من حرص الوزارة على رفع كفاءة الموظفين في المؤسسات كافة وتمكينهم من التعرف على القوانين والتشريعات، وبناء علاقة تكاملية مع الجهات ذات العلاقة، وتعريفهم بالقوانين والتشريعات المتعلقة بمجال عمل وزارة المالية، ما يسهم في تعزيز وتطوير بيئة الأعمال في الدولة والارتقاء بتنافسيتها".

# وزارة المالية تُعرّف ممثلي الجهات الاتحادية بمحاور دليل الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص ومراحل تنفيذ المشاريع

عقدت وزارة المالية ورشة عمل إطلاق دليل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص، بمشاركة ممثلين عن الجهات الاتحادية ذات مشاريع الشراكة المؤهلة، بهدف تعريفهم بأبرز محاور الدليل ومراحل تنفيذ المشاريع، وذلك في فندق والدورف أستوريا مركز دبي المالي العالمي. بحضور سعادة سعيد راشد اليتيم وكيل الوزارة المساعد لشؤون الموارد والميزانية، وعدد من قيادات الوزارة والجهات الاتحادية.

وجرى خلال الورشة استعراض أهداف الدليل ودوره في دعم جهود دولة الإمارات لتطوير المشاريع التنموية والاستراتيجية الوطنية، والآلية التي ستتبعها وزارة المالية لحوكمة إجراءات مشاريع الشراكة وضمان التطبيق الأمثل لإرشادات الدليل، وكذلك الإجراءات المتعلقة بتصميم وتخطيط وتنفيذ المشاريع، لتحقيق الفائدة القصوى منها، كما سلطت الورشة الضوء على الإجراءات التي يتعين على الجهات الاتحادية والشركاء من القطاع الخاص اتباعها في مشاريع الشراكة، بما يضمن الشفافية والوضوح لجميع الأطراف المعنية.

## جهات عربية ومحلية تطلع على "منصة المشتريات الرقمية" في وزارة المالية

نجحت منصة المشتريات الرقمية التي أطلقتها وزارة المالية، في تكريس نفسها كنموذج للمنظومات الرقمية العملية والناجحة، ما دفع عددا من الجهات خارج وداخل الدولة للاطلاع على هذه التجربة الرقمية التي تستمر بالتطور، وتربط الجهات الاتحادية بالموردين، من خلال شبكة متكاملة لتسهيل التواصل وتعزيز الشفافية في الشراء، حيث توسعت لتضم 34 فئة تحتوي على أكثر من 120 ألف منتج وخدمة، يوفرها 234 مورداً.

وزار وزارة المالية مؤخراً وفد من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، واطلع على عمل المنصة، وجهود تطويرها الدائمة، كما اطلعت جهات في دولة الإمارات على هذه التجربة الرقمية المميزة، ومنها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ووزارة شؤون مجلس الوزراء، ودائرة التمكين الحكومي بأبوظبي.

## الاجتماع الثاني لمجموعة الشراكة العالمية للشمول المالي

شاركت وزارة المالية في الاجتماع الثاني لمجموعة الشراكة العالمية للشمول المالي للعام 2024 ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين في فورتاليزا بالبرازيل، حيث ناقش الاجتماع التقدم المحرز في أولويات الشراكة العالمية للشمول المالي للعام 2024.

تصفير
البيروقراطية
الحكومية
ZERO GOVERNMENT BUREAUCRACY

**سعادة يونس حاجي الخوري**
وكيل وزارة المالية

# "تصفير البيروقراطية الحكومية" نقلة نوعية نحو تحقيق رؤية "نحن الإمارات"

في عام 2023، وبتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، اتخذت حكومة دولة الإمارات خطوة جريئة جديدة نحو المستقبل بإطلاق برنامج تصفير البيروقراطية الحكومية؛ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، ورفع جودة حياة المجتمع، والارتقاء بتنافسية القطاعات وبيئة الأعمال.

ووضعت القيادة الرشيدة لهذا البرنامج أهدافاً واضحة تتمثل بإلغاء ما لا يقل عن 2000 إجراء حكومي، وخفض ما لا يقل عن 50% من المدد الزمنية للإجراءات، وتصفير جميع الاشتراطات والمتطلبات غير الضرورية خلال عام، كما ربطت تحقيق تلك المستهدفات بفترة زمنية لا تتجاوز نهاية عام 2024، للتأكيد على الهدف وأهميته.

هذا البرنامج الرائد لا يهدف إلى تسريع وتيرة الأداء الحكومي فحسب، بل الأهم أنه يسعى أيضاً إلى تبني نماذج عمل ذات كفاءة عالية محورها الإنسان، وتوفير أفضل الخدمات له، وتجاوز القيود التي فرضتها النظم البيروقراطية تاريخياً على الأعمال والأنشطة الاقتصادية، وقيّدت معها فرص النمو والتقدم.

إنه نموذج يُحاكي المستقبل الذي تتطلع إليه قيادتنا الرشيدة، ويعكس التزامنا الراسخ بأن تكون حكومة الإمارات الأفضل في العالم في تقديم الخدمات، وهو برنامج يجسّد الالتزام الحكومي لدولة الإمارات بتحقيق تحول جذري في نماذج العمل البيروقراطية من خلال التخفيف من الأعباء والإجراءات غير الضرورية، ما يسهم في تسهيل حياة الأفراد وتعزيز بيئة الأعمال.

إن تصفير البيروقراطية وإزالة الإجراءات المعقدة هو أحد أهم العوامل التي يمكن أن تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. فالإجراءات الحكومية البسيطة والسلسة تعني وقتاً وجهداً أقل بالنسبة للشركات والأفراد على حد سواء، ما يسمح لهم بالتركيز على ما يهم فعلاً، كالابتكار، والنمو، وتحقيق الأهداف.

في سياق بيئة الأعمال، فإن تصفير البيروقراطية يعني تخفيف الأعباء التنظيمية والإدارية التي غالباً ما تشكل عائقاً أمام رواد الأعمال والمستثمرين، فمن خلال تسهيل الإجراءات، نطلق آفاقاً جديدة للاستثمار، ونعزز قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق والاقتصادات العالمية، ما يعزز تنافسية اقتصادنا ويجذب المزيد من العقول والمواهب والاستثمارات إلى الدولة.

لا تقتصر فوائد تصفير البيروقراطية على قطاع الأعمال فقط، بل إن أثرها يطال بشكل مباشر الأفراد والمجتمع، فتحسين كفاءة الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات، يمكّنان الأفراد من الاستفادة من خدمات حكومية أسرع وأفضل، ويعززان لديهم كفاءة استهلاك الوقت والجهد والموارد.

كما أن تقليل التعقيدات البيروقراطية عامل أساسي في الارتقاء بمستويات رضا الجمهور عن الخدمات الحكومية، ويعزز ثقتهم في قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتهم بفعالية. هذا التحسين في جودة الحياة له آثار إيجابية مباشرة على الرفاهية العامة والرضا المجتمعي، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر سعادة.